منهج ابن تيمية في الاستمداد من علم السنن الإلهية من خلال كتابه "النبوات"

الباحث في سلك الدكتوراه: هشام بن الغالي التجكاني المغربي
جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكدال، الرباط المغرب

بسم الله الرحمن الرحيم

المبحث الأول: النبوات والسنن الإلهية

المطلب الأول: التعريف بكتاب النبوات

إن كتاب «النبوات» لشيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–يتضمن بحثًا في طرق إثبات النبوة، والمعجزة، والكرامة، والفرق بينها وبين خوارق العادات، وفق معتقد أهل السنة والجماعة.

وفيه رد على المخالفين في هذا الباب من متكلمين وفلاسفة مع ذكر مذاهبهم، وبيان أدلتهم.

وقد فصل شيخ الإسلام –رحمه الله — فيه القول، وأطال النفس:

فعرض أقوال المتكلمين بالتفصيل، ورد عليها.

واهتم حين عرضه لأقوال المتكلمين بكلام القاضي أبي بكر الباقلاني — رحمه الله –؛ حيث انتقده في كتابه: «البيان»، ورد على الكثير من أقواله، وناقشها، ومحصها، ووضح لازمها، والنتيجة التي تفضي إليها.

وكتاب «النبوات» لم يقتصر على مباحث النبوات، والفروق بين المعجزات والكرامات، وبيان ما يظهر على أيدي السحرة والكهان وأمثالهم من خوارق. بل –كما هي عادة الشيخ رحمه الله–كان يرد على الخصوم، ويبين المضايق والمزالق التي أودت بهم إليها أقوالهم، ويوضح المآزق التي أوقعتهم بها أصولهم.

ومن طريقته —رحمه الله–ومنهجه في كتابه: أنه إذا تعرض لنقد قول ما، أو ناقش مسألة ما، فإنه لا يرد عليها مباشرة، وإنما ينقب عن الأصول التي قامت عليها، والأسس التي صدرت عنها.

فكان هدم الأصول العقلية القياسية المخالفة لأصول الرسول صلى الله عليه وسلم هو غايته، وتفنيدها وما بني عليها من أقوال ومسائل منتهى أُمْنِيَّتُهُ، فيورد عليها من الأدلة ما يكون سببا في إبطالها وبيان مجانبتها للصواب ومخالفتها لأقوال السلف الصالح، ومجانبتها لفهوم ذوي الألباب.

ومن المسائل التي تعرض لها شيخ الإسلام — رحمه الله — في هذا الكتاب: مسألة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد بين أصول الدين، وأن الأدلة العقلية الصريحة لا تعارض الأدلة النقلية الصحيحة.

وقد انتقد — رحمه الله — أصول المخالفين الشهيرة، التي اتفقوا عليها، مثل دليل الأعراض وحدوث الأجسام، وبين أنها لا وزن لها في ميزان الشرع، وتكلم على أقوالهم في بقاء المادة، ورد على من يقول بعدم فنائها.

وتناول طرق الناس في التمييز بين خوارق العادات، وناقش موقف كل فرقة من هذه الخوارق من حيث النفي والإثبات.

وتكلم على محبة الله –تعالى–وموقف الناس منها: من جافى في إثباتها أو غالى.

وكذلك الاستدلال بحكمة الله تعالى وإرادته على النبوة، والاستدلال بسنته –تعالى–وعادته على ذلك، ورد – رحمه الله – على من نفى ذلك فأقحم نفسه في المهالك.

وتكلم على غنى الله تعالى، ورد على المتكلمين والفلاسفة الذين خالفوا أهل السنة والجماعة. وتكلم على العدالة الإلهية، ورد على من يقول: بتعذيب أهل الصلاح، وتنعيم أهل الظلم ردودا واضحة جليلة.

وغير ذلك من المباحث المهمة النافعة التي تناولها الشيخ – رحمه الله – في طيات هذا الكتاب العظيم.

المطلب الثاني: كتاب النبوات وعلاقته بالسنن الإلهية

أولى شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–قضية النبوة ما تستحقه من الاهتمام فأعد في مبحث النبوات كتابه «النبوات» لتتبين من خلال ذلك ضرورة النبوة ومواصفاتها المعروفة وما تأتي به من وحي لهداية الإنسان وتمكينه من القيام بمهام الخلافة، وأن سائر معطيات العقل الإنساني من فلسفة وغيرها لم تغنيه عن(النبوة) وما تحمله، وبذلك يتكرس الوحي مصدرا أساسيًّا وأصيلًا للمعرفة يضل الإنسان إذا لم يهتد به، أو إذا نازع في مصدره وحجيته.

فإذا وصل الإنسان إلى هذه المرحلة فقد تحددت لديه بوضوح شديد ودقة بالغة العلاقة بين الله تعالى والكون، وبين الله سبحانه والإنسان، وبين الإنسان والكون كله. وذلك حجر الأساس للبناء المعرفي كله؛ إذ أن تحديد العلاقة بين الله والكون يعتبر تحريدًا للعقل الإنساني من سائر الأوهام ، ويفتح الطريق لاستخدام الإنسان لوسائله وأدواته المعرفية التي زوده الله بها : {وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ}[1] ، فيفارق الإنسان قلقه وتوتره من كل ما حوله ويتحقق له ما يمكن تسميته بـــ «الأمن المعرفي»[2]{الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ}[3] ،{الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ}[4].

ويدرك الإنسان أن هذا الكون المسخر بسنن كونية إلهية يقتضي وجوده خليفة فيه، وأنه بصفته الاستخلافية هذه يتوقف وجودًا ودورًا على قدرة الله وإرادته جلت قدرته ، وأن هذا الكون بيت هذا الإنسان ومنزله في هذه الحياة ، عليه أن يعمره ويرعاه ويحافظ على ما فيه ، ويقيم الحق والعدل في رحابه لتتحقق عبادته لله وعبوديته له بمفهومها الشامل، ويدرك الارتباط التام بين الخلق وغايته ، فتنتفي عنده سائر مركبات وإمكانات العدمية والعبثية :{ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ}[5]

وحين نتابع حركة رسل الله وحملة وحيه عليهم الصلاة والسلام نجدهم جميعًا قد عملوا على قيادة الإنسان وتسديد خطاه في هذا الوجود بتبليغ ما أوحي إليهم وتعليم الإنسان الحكمة وتزكيته ، وكل ذلك لتمكينه من معرفة دوره وأدائه حتى إذا تهيأ للنضج واستوى لقبول المنهاج الكامل والشرعة الشاملة أرسل الله إليه خاتم النبيئين عليه الصلاة والسلام ،فهو اللبنة الأخيرة في ذلك البناء الكامل.« إِنْ مَثَلِي وَمَثَلُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى بَيْتًا فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ، إِلَّا مَوْضِعَ لَبِنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِهِ وَيَعْجَبُونَ لَهُ وَيَقُولُونَ : هَلَّا وُضِعَتْ هَذِهِ اللَّبِنَةُ قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَأَنَا اللَّبِنَةُ وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ»[6]

وأنزل عليه القرآن العظيم معادلًا للوجود الكوني وحركته، فالقرآن آيات بينات والكون أشياء وظواهر وسنن حاكمات وقد استعاد القرآن تراث النبوات كله مهيمنًا عليه ونافيًا عنه أي تحريف، وأي دس أو تدليس أو لبس أو غموض مصدقًا له بطريقة الاسترجاع الإلهي

وإعادة التنزيل في سياق ختم النبوة وتحكيم الكتاب والشرعة والمنهاج، ومعيداً توظيفه في إطار منهجي قابل للتجدد من خلال الوعي الإنساني المتمثل بالعلماء المجددين.[7]

المبحث الثاني: منهجية شيخ الإسلام في الاستمداد السنني من خلال كتاب النبوات

المطلب الأول: منهجية شيخ الإسلام في الاستمداد السنني.

يُعنى بالمنهجية كونها ضوابط للفكر الإنساني تُستقى من إطار مرجعي صالح لأن يقوم بتحديد طرق إنتاج الأفكار وتوليدها واختبارها. فهي تُخرج العقل الإنساني من حالة التوليد الذاتي للمفاهيم القائم على التأملات والخواطر الانتقالية وتحمله على اكتشاف «إطار مرجعي» يرجع إليه من خلال منهج يمثل خلاصة لقوانين وسنن تم رصدها وملاحظتها ثم تحولت إلى نظريات وقواعد ليصبح النسق الناظم لتلك النظريات إطاراً مرجعيا يضبط حركتها فلا تتناقض، ولا تتضاد، ولا تتنافى ولا يضرب بعضها بعضا، فتنداح دوائر الأفكار من حولها ثم تعود إليها كأنها مشدودة إليها بعقال[8]

لقد أدرك ابن تيمية أن مدخل الإصابة المدمرة التي أصابت هذه الأمة كان يوم أن غفلت عن «المنهجية السليمة» في التعامل مع كتاب ربها ، وسنة نبيها ~ فقادها ذلك إلى القراءات الأحادية المتضادة وللأطر التجزيئية المتناقضة فحُرِمَت هداية الوحي الإلهي الصادق — وهو بين أيديها — فانصرف إلى من انصرف إلى «علوم الأوائل »، وانصرف آخرون إلى العقل يُحَملونه ما يطيق وما لا يطيق ، وانضم آخرون إلى الفرق الباطنية ، والطوائف الضالة فتفرقت بهم السبل ، وتجارت بهم الأهواء بعد أن انهارت لديهم خصائص التصور الإسلامي ، وانفرط عقد نظامهم ونموذجهم المعرفي واضطربت قواعد المنهجية الإسلامية ، واختلت قواعد التعامل السليم مع الكتاب والسنة ، وتراث الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم من علماء الأمة.

بعد تقرير الموقف وتحديد مداخل الإصابة قام –رحمه الله–بإعادة تصنيف التراث تصنيفا متميزاً، ووضع منهجاً فعالًا تناثر كالدرر في كتبه وبحوثه وفتاواه يخص التعامل مع القرآن والسنة، وهو منهج متكامل وشامل –كما سنرى –إن شاء الله–.

لقد اعتمد في نقده لمختلف العلوم والمعارف، وفي حديثه عنها، ومنها علم السنن الإلهية على الاحتكام إلى طرق العلم الثلاث التي حددها في الحس والعقل والخبر، والاحتجاج باللغة في تحديد معاني الألفاظ، والمصطلحات التي يتعامل معها، وهي أسس منهجية.

المطلب الثاني: الاستمداد السنني بالنقل في إطار منهج ابن تيمية المعتمد في كتاب النبوات.

يعتبر النقل أو السمع في نظر ابن تيمية — رحمه الله — أهم مصدر للمعرفة الصحيحة وأهم أداة لتقويم الأفكار، فهو أساس العلم النافع، ومعيار الحق الصادق في الوقت نفسه، والمعرفة الإنسانية لا بد لها من الأمرين معًا، فهي تحتاج إلى أصل ثابت يكون عمدةً لها ومصدراً يزودها بالقضايا الصحيحة، وإلى ميزان عادل يكون حاكمًا بين الناس عند الاختلاف، ومقياساً نعرض عليه الآراء والأفكار ليزن مقدار ما فيها من الصحة، فالنقل إذن، كمصدر للمعرفة ومقوم لها في آن واحد لا يضاهيه أي مصدر آخر في نظر ابن تيمية.

ولأجل ذلك كان يقدمه على غيره عند الاحتجاج، والنقل الذي يعتمد عليه هو النقل الثابت عن الشارع المعصوم، فمتى ثبت عنه وجب الاحتجاج به لأمرين:

أحدهما: إنه قول صادر عن المعصوم الذي لا يخطئ، أو الذي لا يقر على الخطأ، وهو قول يستمد قوته من مصدر يملك اليقين والحق بخلاف غيره من المصادر التي ليست لها قوة اليقين. قال ابن تيمية: «وأما الشرع فهو في نفسه قول الصادق، وهذه صفة لازمة له، لا تختلف باختلاف أحوال الناس، والعلم بذلك ممكن، ولهذا جاء التنزيل برد الناس عند التنازع إلى الكتاب والسنة»[9]

والثـــــــاني: إنه نقل ثابت عن الشارع إذ الاحتجاج بالنقليات متوقف على صدقها، وهو شرط لازم، فالعلم لا يستدل عليه بنقل واه أو ضعيف، ولقد عمد ابن تيمية دائمًا على تمحيص طرق الرواية والنظر في أحوال السند، وكثيرا ما كان يقف مليًّا لنقد متن معين، فيتتبع طرقه ورواته تعديلًا أو تجريحًا.

إن النقل الثابت في نظره ليس من قبيل الخبر الذي يتوقف الاحتجاج به على صدق المُخبِر فقط، كما هو الشأن بالنسبة للأخبار التاريخية، بل يتضمن ما هو حق في نفسه لما فيه من الدلائل العقلية والبراهين الصحيحة والقضايا اليقينية المطابقة للواقع.

ومن ظن أن النقل فيه ما هو محال في نظر المعقول فقد أخطأ، إذ لا يأتي بمحالات العقول، بل بمحاراتها فقد اشتمل على القضايا البديهية الفطرية وعلى الأمثلة الحسية الصحيحة، وعلى الأقيسة العقلية العامة، التي لا تقدر عقول بني آدم على الإتيان بمثلها. وإذا كان الأمر كذلك، فالنقل مستقل بنفسه لا يحتاج لغيره، ودلالته على ما فيه أعظم وأتم من دلالة العقل عليه، فلا يمكن أن يكون دلالة النقل متوقفة على غيره بل الطمأنينة إلى بيانه أقوى من الطمأنينة إلى بيان العقل[10].

يرى ابن تيمية – رحمه الله – أن القرآن – وهو كتاب الوجود عند المسلمين – هو الذي يمدنا بصور الاستدلال، ومنها الاستدلال على السنن الإلهية وبها، فهو يقدم لنا «**الميزان**»، والميزان عند كثير من المفسرين هو العدل، وهو ما نزن به الأمور، وهو ما يعرف به العدل، وفي تفسير آخر هو الأمثال المضروبة، والأقيسة العقلية التي تجمع بين المتماثلات وتفرق بين المختلفات ... أو ما يعرف به تماثل المتماثلات من الصفات والمقادير، وكذلك ما يعرف به اختلاف المختلفات منها[11].

قال – رحمه الله –: "وقد قال سبحانه وتعالى: {اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ}[12]، وقال: {لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ}[13]. والميزان يفسره السلف بالعدل، ويفسره بعضهم بما يوزن به، وهما متلازمان. وقد أخبر أنه أنزل ذلك مع رسله، كما أنزل معهم الكتاب ليقوم الناس بالقسط.

فما يعرف به تماثل المتماثلات من الصفات والمقادير هو من "الميزان "وكذلك ما يعرف به اختلاف المختلفات"[14]. إلى أن قال: «القياس الصحيح هو من العدل الذي أنزله، وأنه لا يجوز قط أن يختلف الكتاب والميزان. فلا يختلف نص ثابت عن الرسل وقياس صحيح – لا قياس شرعي ولا عقلي–. ولا يجوز قط أن الأدلة الصحيحة النقلية تخالف الأدلة الصحيحة العقلية، وأن القياس الشرعي الذي روعيت شروط صحته يخالف نصًّا من النصوص. وليس في الشريعة شيء على خلاف القياس الصحيح، بل على خلاف القياس الفاسد»[15].

فبهذا الميزان القرآني العادل قرر وأثبت سننًا إلهيةً كونيةً وشرعيةً متحققةً في كتابه العتيد " النبوات". فعلى سبيل المثال قوله : "وقد قال تعالى لما قص قصص الرسل : نوح وهود وصالح ولوط وشعيب عليهم السلام ونصره لهم وإهلاك أعدائهم ،ثم ذكر الأنبياء عمومًا فقال:{ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ }[16] إلى قوله:{ أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ تِلْكَ الْقُرَى نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَائِهَا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الْكَافِرِينَ وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ }[17].

فقد أخبر أن أهل القرى الذين أهلكهم كلهم جاءتهم رسلهم بالبينات، ولكن شابه متأخروهم متقدميهم فما كان هؤلاء ليؤمنوا بما كذب به أشباههم كذلك يطبع الله على قلوب الكافرين، وهذا كقوله تعالى: {كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ}[18]. قال تعالى: {ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَى بِآيَاتِنَا إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَظَلَمُوا بِهَا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ}[19].

ثم مثال آخر على استمداد ابن تيمية – رحمه الله – للسنن الإلهية من القرآن الكريم قوله: «وقد دل القرآن على أنه سبحانه لا يؤيد الكذاب عليه، بل لا بد أن يظهر كذبه، وأن ينتقم منه فقال تعالى: {وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ}[20] هذا بتقدير أن يتقول بعض الأقاويل، فكيف بمن يتقول الرسالة كلها»[21]

وقال عن وحي السنة: «فكما أن رسول الله –ﷺ –لا يكون رسولًا لغيره فلا يقبل أمر غير الله، فكذلك نبي الله لا يكون نبيًّا لغير الله، فلا يقبل أنباء أحد إلا أنباء الله وإذا أخبر بما أنبأ الله، وجب الإيمان به فإنه صادق مصدوق، ليس في شيء مما أنبأه الله به شيء من وحي الشيطان، وهذا بخلاف غير النبي»[22]

ومن السنن الإلهية التي استمدها من السنة النبوية أن الله تعالى لا يُرى في الدنيا، قال في ذلك: «وفي بعض الأحاديث الصحيحة (واعلموا أن أحداً منكم لن يرى ربه حتى يموت). فذكر لهم آيات ظاهرة يشترك فيها الناس تبين لهم كذبه فيما يدعيه " أي الدجال" من الربوبية إذ كان كثير من الناس يجوزون ظهور الإله في البشر كالنصارى وغير النصارى»[23].

من هنا نخلص إلى نتيجة بالغة الأهمية، ألا وهي: أن جل مجهود ابن تيمية العلمي قد كرسه لتقرير مكانة النقل كأساس **للمعرفة الحقة**، ومنها استنباط **السنن الإلهية** بما فيها **السنن الكونية والإنسانية والتشريعية وسنن التأييد**[24]، فكان اهتمامه الأكبر مُنْصَبًّا على تفسير معانيه، والكشف عن مراميه ومقاصده، واستنباط أحكامه ومضامينه السامية.

قال – رحمه الله–: «قد ذكرنا في غير موضع أن أصول الدين الذي بعث الله به رسوله محمدا ﷺ قد بينها الله في القرآن أحسن بيان، وبين دلائل الربوبية والوحدانية، ودلائل أسماء الرب وصفاته، وبيان دلائل نبوة أنبيائه، وبين المعاد بين إمكانه وقدرته عليه في غير موضع، وبين وقوعه بالأدلة السمعية والعقلية، فكان في بيان الله أصول الدين الحق، وهو دين الله وهي أصول ثابتة صحيحة معلومة، فتضمن بيان العلم النافع، والعلم الصالح الهدى ودين الحق»[25]

المطلب الثالث: الاستمداد السنني بالعقل في إطار منهج ابن تيمية المعتمد في كتابه (النبوات)

استخدم ابن تيمية في كتابه النبوات طرقًا للاستدلال العقلي في قضية تقرير السنن الإلهية المتعلقة بموضوع كتابه، وبغير موضوعه أثناء الاستطراد.

وقبل الحديث عن بيان بعض طرقه للاستدلال على السنن الإلهية وكيفية توظيفه لها يجدر في البداية تقديم رأيه –رحمه الله–حول مفهوم الدليل ومدى إفادة النظر فيه العلم المطلوب.

1. الاستدلال باللزوم عند ابن تيمية:

لا يوافق ابن تيمية المناطقة على حصرهم الدليل في القياس الشمولي والاستقراء والقياس التمثيلي؛ إذ في هذا تضيق لطرق الاستدلال[26]، ويرجع ما ذهب إليه النظار من المسلمين الذين يجعلون الدليل بمعنى المرشد أو الهادي إلى المطلوب عموماً، ويعرفونه في اصطلاحهم إما بقولهم: «هو ما يكون العلم به مستلزمًا للعلم بالمطلوب، أو ما يكون النظر الصحيح فيه موصلًا إلى علم، أو إلى اعتقاد راجح»[27]

قال رحمه الله في ذلك: «ثم الضابط في " الدليل" أن يكون مستلزمًا للمدلول، فكل ما كان مستلزمًا لغيره أمكن أن يُسْتَدَلّ به عليه. فإن كان التلازم من الطرفين أمكن أن يُستدلّ بكل منها على الآخر فيستدل المستدل بما علمه منهما على الآخر الذي لم يعلمه.

ثم إن كان **اللزوم** قطعيًّا كان الدليل «قطعيًّا»، وإن كان ظاهرًا –وقد يتخلف–كان الدليل «ظنيًّا».

فالأول كدلالة المخلوقات على خالقها سبحانه وتعالى، وعلمه، وقدرته ومشيئته ورحمته، وحكمته. فإن وجودها مستلزم لوجود ذلك ووجودها بدون ذلك ممتنع، فلا توجد إلا دالة على ذلك.

ومثل دلالة خبر الرسول على ثبوت ما أخبر به عن الله، فإنه لا يقول عليه إلا الحق، إذ كان معصوماً في خبره عن الله، لا يستقر في خبره عنه خطأ البتّه.

فهذا دليل مستلزم لمدلوله لزوما واجبا، لا ينفك عنه بحال، وسواء كان الملزوم المستَدل به وجوداً أو عدماً»[28].

وجملة القول: أن النظر المفيد للعلم هو العلم في دليل هادي، وهو على العموم والإطلاق متحقق في القرآن الذي اشتمل على الدلائل الصحيحة.

وإذا رجعنا إلى كتاب " النبوات" نجده فيه — رحمه الله–يلتزم طريق الاستدلال العقلي باللزوم في حديثه عن السنن الإلهية وعلاقتها بالنبوة وغير ذلك من القرائن.

وهذه أمثلة من كلامه موضحة لمنهاجه السنني، قال: رحمه الله–: «وللناس طرق في دلالة المعجزة على صدق الرسول: طريق الحكمة، وطريق القدرة، وطريق العلم والضرورة، وطريق سنته وعادته التي بها يعرف أيضا ما يفعل، وهو من جنس المواطأة، وطريق العدل والرحمة وكلها طرق صحيحة»[29].

وقال أيضا مقرراً السنة الإلهية في معجزات الأنبياء وآياتهم ودلالاتها: «للناس في وجه دلالة المعجزات وهي آيات الأنبياء على نبوتهم طرقًا متعددةً، منهم من قال: دلالتها على التصديق بعلم الضرورة، ومنهم من قال: تعلم بالنظر والاستدلال، وكلا القولين صحيح. فإن كثيراً من العلوم في هذا الباب كدلالة الأخبار المتواترة، فإنه قد يحصل بالخبر علم ضروري، وقد يحصل العلم بالاستدلال»[30].

وقال أيضا: «فقد تبين أن من آيات الأنبياء ما يظهر مثله على أتباعهم، ويكون ما يظهر على أتباعهم من آياتهم، فإن ذلك مختص بمن يشهد بنبوتهم فهو **مستلزم له** لا تكون تلك الآيات إلا لمن أخبر بنبوتهم، وإذا لم يخبر بنبوتهم لم يكن له تلك الآيات، وهذا الدليل، وهو أن يكون مستلزمًا للمدلول عليه، فإذا وجد الدليل وجد المدلول عليه، وإذا عدم المدلول عليه عدم الدليل»[31].

ففي هذا النص الأخير تقرير لسنة تأييد الله لأنبيائه وأتباعهم المؤمنين بهم.

ومما قاله في هذا السياق السنني: «وأما الاستدلال بسنته وعادته فهو أيضا طريق برهاني ظاهر لجميع الخلق ، وهو متفقون عليه من يقول بالحكمة ، ومن يقول بمجرد المشيئة ، فإنه قد علم عادته سبحانه في طلوع الشمس والقمر والكواكب والشهور والأعوام ، وعادته في خلق الإنسان وغيره من المخلوقات — وهذه سنن كونية– وعادته فيمن عرفه الناس من المطاعم والمشارب والأغذية والأدوية ولغات الأمم كالعلم بنحو كلام العرب وتصريفه ، والعلم بالطب وغير ذلك ، كذلك سنته تعالى في الأنبياء الصادقين وأتباعهم ، وفيمن كذبهم أو كذب عليهم»[32]

يؤكد ابن تيمية أن الأدلة التي يستدل بها على الله ونبوة رسله لا تكون إلا قطعيةً، مستلزمةً للمدلول عليه، ولذلك سماه الله في كتابه آيات وبراهين وبينات[33]، قال تعالى: {سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ}[34]

فآيات الله مختصة به، فمتى ثبتت استلزمت ثبوته كاستلزام بثبوت المخلوقات لوجوده لكن لا يلزم من انتفائها عدم الخالق ولا من وجوده وجودها، فدلالة المخلوقات على وجود الخالق قطعية؛ إذ لا يمكن أن توجد إلا دالة على وجوده سبحانه، وقدرته وعلمه وحكمته.

وكذلك آيات الرسل لا تكون إلا معهم، فلا يجوز أن يكون ما يدل على النبوة مُشْتَرَكًا بينهم وبين غيرهم، بل لا تكون إلا مختصة بهم، فإن الدليل مستلزم للمدلول، لا ينبغي أن يوجد مع غيره. وهذا هو الفرق بين آيات الأنبياء وخوارق السحرة والكهان والمتنبئين، فلا يقع الاشتباه بين دلائل النبوة وشعوذات السحر.

2. الاستدلال بالقياس العقلي على السنن الإلهية

يؤكد ابن تيمية على أن القرآن الكريم علمنا أنه من أعظم صفات العقل معرفة التماثل والاختلاف، فإذا رأى الشيئين المتماثلين، علم أن هذا مثل هذا، ويجعل حكمهما واحدا: فإذا رأى الماء والماء والتراب والتراب، والهواء والهواء، ثم حكم بالحكم الكلي على القدر المشترك. «وإذا حكم على على بعض الأعيان ومثله بالنظر وذكر المشترك كان أحسن في البيان»[35]

ويرى ابن تيمية أن هذا العقلي القرآني هو قياس الطرد، وإذا رأى المختلفين كالماء والتراب فرق بينهما، ويرى أن هذا القياس القرآني هو قياس العكس، ويحاول أن يثبت أن هذين القياسين استُخدِما في القرآن، وأن من البساطة أن نجرد صورتيهما منه، فالميزان المنزل من الله هو القياس الصحيح[36].

وعلاقة بموضوع السنن الإلهية يفيدنا شيخ الإسلام – رحمه الله – أن ما أمر الله به من الاعتبار بهذه السنن في كتابه الكريم يتناول «قياس الطرد» و«قياس العكس». فإنه لما أهلك المكذبين للرسل بتكذيبهم كان من الاعتبار أن يُعْلَمَ أن من فعل ما فعلوا أصابه ما أصابهم، فيتقي تكذيب الرسل حَذَراً من العقوبة، وهذا «قياس الطرد»، ويعلم أن من لم يكذب الرسل بل اتبعهم لا يصيبه ما أصاب هؤلاء، وهذا «قياس العكس»، وهو المقصود من الاعتبار بالمعَذّبين، فإن المقصود أن يثبت في الفرع عكس حكم الأصل لا نظيره.والاعتبار يكون بهذا وبهذا[37].

قال تعالى: {لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ}[38] ، نفس الأمر السابق المتمثل في استخدام ميزان القياس العقلي الصحيح نجده حاضراً في كتاب (النبوات) مثل قول مؤلفه – رحمه الله – :«فإنه يمتنع في حكمة الرب وعدله أن يسوي بين هؤلاء خيار الخلق ، وبين هؤلاء شرار الخلق لا في سلطان العلم وبراهينه وأدلته ، ولا في سلطان النصر والتأييد ، بل يجب في حكمته أن يظهر الآيات والبراهين الدالة على صدق هؤلاء وينصرهم ويؤيدهم ويعزهم ، ويبقي لهم سلطان الصدق ، ويفعل ذلك بمن اتبعهم وأن يظهر الآيات المبينة لكذب أولئك ويذلهم ويخزيهم ، ويفعل ذلك بمن اتبعهم كما قد وقع في هؤلاء وهؤلاء»[39]

ويقول أيضا في نفس الكتاب: «وحقيقة الاستدلال بسنته وعادته هو اعتبار الشيء بنظيره، وهو التسوية بين المتماثلين والتفريق بين المختلفين، وهو الاعتبار المأمور به في القرآن الكريم كقوله تعالى: {قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَنْ يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِأُولِي الْأَبْصَارِ}[40]»[41]

قال: «وإنما تكون العبرة به بالقياس والتمثيل كما قال ابن عباس في دية الأصابع: (هن سواء، واعتبروها بدية الأسنان)[42]»[43].

وقال: «وهذه سنة الله وعادته، ولهذا يقول سبحانه في تحقيق عادته وسنته وأنه لا ينقضها ولا يبدلها: {أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِنْ أُولَئِكُمْ أَمْ لَكُمْ بَرَاءَةٌ فِي الزُّبُرِ} يقول: فإذا لم يكونوا خيراً منهم فكيف ينجون من العذاب مع مماثلتهم لهم، هذا بطريق الاعتبار والقياس، ثم قال: {أَمْ لَكُمْ بَرَاءَةٌ فِي الزُّبُرِ}، أي معكم خبر من الله بأنه لا يعذبكم؟ فنفى الدليلين العقلي والسمعي»[44].

3. الاستدلال بالتجربة على السنن الإلهية

إن مفهوم التجربة عند ابن تيمية لا يقتصر على ما يجربه الإنسان من أمور بفعله وإرادته، بل يشمل أيضًا ما يجربه بعقله وحسه من غير مباشرة للشيء المجرب.

والتجربة تعتمد على الملاحظة المستمرة المقصودة، فإن السبب المُقتضَى للعلم بالشيء المجرب هو تكرار اقترانه بسببه، والعلم بذلك مستفاد من الملاحظة التأملية. والتجربة كما تحتاج إلى الملاحظة والتدبر، تحتاج أيضًا إلى استعمال العقل والقياس، حتى يمكن تعميم الحكم على الحالات المشابهة.

فالتجربة المفيدة للعلم هي المبنية على قانون العِلّيّة، أي لكل معلول علة، وقانون الاطراد، في وقوع الحوادث عقب وجود أسبابها. فكون هذا الأمر هو العلة في ذلك الأثر يعرف بمناسبته له، ويعرف كذلك عن طريق تطبيق ما يُسمى بالتقسيم والسبر الذي يصنف الأنواع الممكنة الصالحة للتعليل، ثم يسبر كل واحدة على حدة، فيلغي مالا دخل له في العِلّيّة ويبقى المؤثر في المعلول. ثم متى عُلم أن ذلك السبب يقارن دائما وجود المسبب ويتخلف بتخلفه طردًا وعكسًا جزم بأنه السبب المؤثر قطعًا. فمن شرب ماءً فحصل له الري، وأكل طعاما فحصل له الشبع، وشرب دواءً معينًا فحصل له الشفاء من مرض معين، كان هذا سببًا في حصول هذا. لكن العلم بكون كل من استعمل نفس السبب نتج عنه نفس المسبب، يدرك **بتكرار التجربة** وبقياس التمثيل، ومتى أمكن استقراء جميع الحالات المشابهة فوجد أن الحكم مطرد فيها لا يختلف كان السبب قطعيًّا مستلزمًا للمسبب[45].

فهذا النوع من الاستدلال نجده حاضرًا في كتاب (النبوات) لإثبات سنن إلهية ربانية، من ذلك قول المؤلف المثبت فيه للوقوع والواقعية بالتجربة: «والاستدلال بالحكمة: أن يعرف أولاً حكمته، ثمّ يعرف أنّ من حكمته أنّه لا يُسوّي بين الصادق بما يظهر به صدقه، وبأن ينصره، ويعزّه، ويجعل له العاقبة، ويجعل له لسان صدقٍ في العالمين. والكاذب عليه: يُبيّن كذبه، ويخذله، ويذله، ويجعل عاقبته عاقبة سوء، ويجعل له لسان الذمّ واللعنة في العالمين، كما قد **وقع**، فهذا هو **الواقع**»[46].

وقال مُعرِّفًا بما عُرف **بالتجربة**: «**آيات الأنبياء كما قد عُرف هي مستلزمة لثبوت النبوة، وصدق المخبر بها، والشاهد بها؛ فيلزم من وجودها وجود النبوة، وصدق المخبر بها، ويمتنع أن تكون مع التكذيب بها، وكذب المخبر بها**»[47].

فآيات الأنبياء من السنن الإلهية المشهودة، قال – رحمه الله –"«**ولم تكن له سبحانه عادة؛ بأن يجعل مثل آيات الأنبياء لغيرهم، حتى يقال: إنه خرق عادته ونقضها، بل عادته وسنته المطردة أنّ تلك الآيات لا تكون إلا مع النبوة، والإخبار بها، لا مع التكذيب بها، أو الشك فيها.**

كما أنّ سنته وعادته: أنّ محبته، ورضاه، وثوابه لا يكون إلا لمن عبده وأطاعه، وأنّ سنته وعادته أن يجعل العاقبة للمتقين، وسنّته وعادته أن ينصر رسله، والذين آمنوا ؛ كما قال تعالى: {وَلَوْ قَاتَلَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوَلَّوُا الأَدْبَارَ ثُمَّ لا يَجِدُونَ وَلِيّاً وَلا نَصِيراً سُنَّةَ اللهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللهِ تَبْدِيلاً} [48]**.وكلّ ما يُظنّ أنّه خرقه** من العادات، فله أسباب انخرقت فيها تلك العادات، فعادته وسنته لا تتبدل ؛ إذ أفعاله جارية على وجه الحكمة والعدل. هذا قول الجمهور»[49].

خاتمة:

نخلص إلى أن شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –اهتم بالسنن الإلهية اهتماماً بليغًا ،وعمل على تقريرها في أعماله، وانطلق منها في استقراء واستنباط قضايا العلم والواقع ، وقد نقل ذلك المنهاج السنني إلى تلاميذه وخواصه ، وكمثال على هذا النقل السنني وتمثله نجد أحد تلاميذه وهو الشيخ أحمد بن مري الحنبلي يستشهد بهذه السنن الإلهية الربانية في قضية مهمة ، وهي أعمال وتواليف شيخه ومربيه ، فقد كتب رسالة ، وأرسلها إلى تلاميذ شيخ الإسلام بعد موته ، يوصيهم فيها بنسخ تآليفه من مسوداته والاحتفاظ بها ، ويبشرهم بالعاقبة الحسنة وفق سنن الله في نصر أوليائه ، ويمنيهم بأن هذه الكتب ستنشر يومًا ما ، ويذيع صيتها ، فيقول – رحمه الله – « واقصدوا رضى الله بجمع كل ما تقدرون عليه من أنواع المؤلفات الكبار، وأشتات المسائل الصغار ، ومن نسخ الفتاوى المتفرقة، وسائر كلامه الذي قد مُلِئ – ولله الحمد – من الفوائد ، والفرائد ، والشوارد . فأيقظوا الهمم، وابذلوا الأموال الكثيرة في تحصيل هذا المطلب العظيم الذي لا نظير له. فهذا هو الذي يلزمنا من حيث الأسباب والتمام على رب الأرباب، ومسبب الأسباب، وفاتح الأبواب، الذي يقيم دينه، وينصر كتابه، وسنة نبيه على الدوام، ويثبت من يؤهله لذلك من أنواع الخاص والعام. وكلٌّ مجزي في القيامة بعمله، وما ربّك بظلام للعبيد.

... ووالله إن شاء الله ليقيمنّ الله –سبحانه –لنصر هذا الكلام ونشره وتدوينه وتفهمه، واستخراج مقاصده، واستحسان عجائبه وغرائبه رجالاً هم إلى الآن في أصلاب آبائهم، وهذه سنة الحياة الجارية في عباده وبلاده. والذي وقع من هذه الأمور في الكون لا يحصي عدده غير الله –تعالى»[50].

هذا ما يسر الله كتابته، والله تعالى أعلى وأعلم، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الهوامش:

[1] النحل الآية 78

[2] من تقديم الشيخ طه جابر العلواني لكتاب " تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية " ص: 36

[3] الرعد الآية: 28

[4] الأنعام الآية: 48

[5] الممنون الآية: 115

[6] رواه البخاري "6/ 558" في المناقب، باب خاتم النبيين، ومسلم "4/ 1790/ ح2286" في الفضائل، باب ذكر كونه –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– خاتم النبيين.

[7] تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية، ص: 37

[8] تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية ص: 40

[9] درء تعارض العقل والنقل (ج1/ص: 146)

[10] مجموع الرسائل الكبرى (ج2/ص: 26)

[11] منهج البحث عند مفكري الإسلام للدكتور علي سامي النشار ص: 291

[12] الشورى الآية: 17

[13] الحديد الآية: 25

[14] الرد على المنطقيين لابن تيمية ص: 416

[15] نفس المصدر السابق ص: 418

[16] الأعراف الآية: 93

[17] الأعراف 99

[18] الذاريات الآية: 52

[19] الأعراف الآية: 102

[20] الحاقة الآية: 44

[21] النبوات ص: 366، طبعة دار الكتاب العربي

[22] النبوات ص: 272

[23] النبوات ص: 347

[24] علم السنن الإلهية للدكتور رشيد كهوس، ص:51 –52

[25] النبوات ص: 241

[26] الرد على المنطقيين ص: 205

[27] نفس المصدر السابق ص: 208

[28] الرد على المنطقيين ص: 208–209

[29] النبوات ص: 270

[30] النبوات ص: 360

[31] النبوات ص: 332

[32] علم السنن الإلهية من الوعي النظري إلى التأسيس العملي، الدكتور رشيد كهوس، ص: 42–43

[33] النبوات ص: 395

[34] فصلت الآية: 53

[35] الرد على المنطقيين ص: 414

[36] الرد على المنطقيين ص: 417

[37] الرد على المنطقيين ص: 216

[38] يوسف الآية: 111

[39] كتاب النبوات ص: 389

[40] آل عمران الآية 13

[41] النبوات ص: 397

[42] أخرجه عن ابن عباس: أبو داود عن ابن عباس يرفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، أنه قال: "الأصابع سواء، والأسنان سواء، الثنية والضرس سواء، هذه وهذه سواء". سنن أبي داود 2494، كتاب الديات، باب ديات الأعضاء. والبيهقي في السنن الكبرى 893، كتاب الديات، باب الأصابع كلها سواء.

[43] النبوات ص: 378

[44] النبوات ص: 398

[45] تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية ص: 379

[46] كتاب النبوات ص: 370

[47] النبوات ص: 404

[48] الأحزاب الآية: 62

[49] كتاب النبوات ص: 353

[50] قطعة من مكتوب الإمام أحمد بن مري، تحقيق محمد إبراهيم الشيباني ص: 16-17، نقلها الدكتور عبد العزيز الطويان في دراسته لتحقيق كتاب النبوات ص:76